الموازنة العامة

الموازنة تعتبر أداة الحكومة في تنفيذ برامجها السنوية وتعتبر واحدة من أهم الوثائق الحكومية حيث يتوقف عليها كافة عمليات الدولة وقد نسمع في بعض الدول توقف الدولة عن الإنفاق بسبب عدم وجود موارد معتمدة ولكن لا يوجد تفويض بالصرف من السلطة التشريعية.

اعتماد الموازنة هو نقطة الانطلاق نحو عمليات الانفاق وإنشاء المشروعات الموازنة بمثابة رخصة للممارسة فلا تستطع قيادة السيارة بدون ترخيص والا اعتبرت مخالفا وتتعرض للعقوبة نفس الأمر في ما يتعلق بالموازنة.

ان أساس المالية العامة هو انفاق الأموال التي تخص طرف بواسطة طرف آخر بتشريع من جهة فوضها صاحب الموارد لإعطاء تصريح الانفاق.

هذه العبارة هي التي تلخص كل ما تقوم به الدولة بكافة أجهزتها فإذا اختل طرف من هذه العبارة أصيبت كل عمليات الإنفاق بخلل ويصعب السيطرة عليها وحفظ الموارد من الاختلاس والفساد.

فإعداد الموازنة ليس هدفا وليس صفوف من الأرقام توضع متراصة بشكل منسق انها مبنية علي مجموعة من السياسات والاهداف المختلفة التي ترغب الحكومة في الوصول اليها.

السياسة المالية :

استخدام أدوات السياسة المالية في ليبيا كان نهجا ضعيفا وليس ادل من ذلك ان قانون الضرائب ظل ثابتا من سنة 1973 وأول تغيير جذري عليه كان في سنة 2004 بينما في الدول التي تمارس سياسة مالية ملائمة هذا القانون هو اهم أدوات السياسة المالية لذلك يتغير سنويا ليس في الإجراءات ولكن في ما يؤثر علي الحصيلة الضريبية او السياسة التي تود الدولة انتهاجها او في الإعفاءات المقدمة ونفس الأمر بالنسبة للجمارك وقد نتج عن اهمال الاهتمام بالسياسة المالية ضعف إجراءات الموازنة وأصابها الإهمال ولم يتم ادخال أي تطوير علي إجراءات الموازنة فليس هناك التزام بإنجازها في المواعيد المحددة وليس هناك التزام بتنفيذها وفقا للكيفية التي وضعت بها وللسياسات التي بنيت علي أساسها وليس هناك التزام بمراجعة نتائجها في وقت مناسب ولم يتم اتباع المناهج والطرق الحديثة في اعداد الموازنة

وتصنيفها مثل اتباع موازنة البرامج والأداء والتصنيف الوظيفي والاقتصادي بل ظلت الموازنة علي تفس الطريقة وهي موازنة البنود التي قد تفيد في مدي الالتزام ولكنها غير مفيدة في تقييم منافع الانفاق ونتائجه .

أي اصلاح يبدأ من اصلاح المالية العامة وإصلاح المالية العامة وإصلاح المالية العامة يبدأ من إصلاح الموازنة

وظائف السياسة المالية :

1- تخصيص الموارد
2- العدالة في توزيع الدخل الوطني للحد من البطالة والفقر
3- الاستقرار وذلك بتحقيق هدفين رئيسيين تخفيض معدل التضخم والعجز المالي

إجراءات السياسة المالية:

تعتمد إجراءات السياسة المالية علي حالة الاقتصاد هل المطلوب سياسة توسعية لمواجهة حالة الركود وتشمل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق أو سياسة انكماشية لمواجهة حالة التضخم وتشمل زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي

الانضباط المالي

تتطلب تصميم برامج وأدوات السياسة المالية وجود امر مهم جدا بالإضافة الي التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وهو الانضباط المالي والذي يعبر عن قدرة الحكومة في المحافظة علي تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس وهذا المفهوم (الانضباط المالي) يمتد الي سنوات للحفاظ علي الوضع المالي والاستقرار ومن هنا أهمية اعداد موازنة متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات مثلا بحيث تستطيع الدولة التنبؤ الي درجة معقولة بالتدفقات النقدية المطلوبة لمواجهة النفقات.

الانضباط المالي قد يؤدي الي احتواء العجز او التقليل منه اذ يؤدي الانضباط المالي الي خلق بيئة مالية مستقرة غير ان عدم الانضباط المالي يؤدي بالحكومات الي الافراط في الانفاق وعدم استدامة التمويل مما يضطرها للاقتراض

الاستدامة المالية

الاستدامة المالية قدرة الدولة علي الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية من دون الحاجة الي ديون جديدة او إعادة جدولة ديونها الحالية هذه منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية بربطها بالناتج المحلي الإجمالي بحيث تظل هذه النسبة علي ماهي عليه او تخفيضها او تحديد نسبة معينة تصبح هدفا للتحقيق بحيث ان الإصلاحات المالية المطلوبة تساعد علي الوصول الي هذه النسبة المحددة مسبقا وهناك عدة نسب تسمي مؤشرات الاستدامة المالية يمكن استخدامها لقياس الاستدامة ومدي ارتباط السياسات المالية بتحقيق هذا الهدف .

هناك مفاهيم اخري للاستدامة المالية لا تستند الي منهجية الدين العام وخدمته بل ربط الاستدامة بالتوازن المالي للمالية العامة أي القدرة علي تغطية أي عجز في الموازنة بالإيرادات او فد ترتبط بقدرة الحكومة علي الوفاء بالتزاماتها دون التعرض للإفلاس ومدي قدرتها علي احداث تعديلات في سياستها المالية مع القدرة علي الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بصفة عامة الاستدامة المالية هي قدرة الدولة علي تحقيق إيرادات كافية لتغطية نفقاتها وتغطية أي عجز في الموازنة بإضافة الي القدرة علي الوفاء بديونها المتراكمة

لو طبقنا مفاهيم الاستدامة المالية علي الحالية الليبية فمن الوهلة الأولي سنري انه لا يوجد دين عام خارجي ولا خدمة دين عام مما يؤثر علي مؤشرات الاستدامة وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي ولكن اذا اخذنا المفهوم الواسع للاستدامة المالية فسنري ان هذه الاستدامة مهددة بسبب اعتماد الدولة علي مصدر واحد للإيرادات مما يجعلها عرضة لعدم الوفاء بالتزاماتها وديونها وهذا واضح من عدم القدرة علي الاستمرار في سداد علاوة العائلة والأطفال ولا الوفاء بمستحقات الموظفين عن الدرجات الوظيفية وغيرها من الاستحقاقات ولم تفكر الدولة ممثلة في حكوماتها في خلق فرص لتنويع الإيرادات الي جانب النفط او حتي تحصيل الإيرادات الحالية المقررة بموجب القوانين

اصلاح الميزانية العامة :

من نافلة القول ان الموازنة هي اهم حدث سنوي في الدولة هذا في الدول التي تعرف معني الموازنة وانها خطة الدولة في السنة القادمة وتقدر انه بدون تخطيط يصبح الأمر مجرد اراء فوضوية تعتمد علي حسن النية والثقة اكثر منها اعتمادا علي منهجية علمية ولهذا في بعض الدول هناك قاعدة دستورية نصها ((**ان عدم إقرار الموازنة يؤدي بصورة آلية الي حل البرلمان وسقوط الحكومة دون الحاجة الي أي اجراء**)) وذلك لتوضيح أهمية اعتماد الموازنة

الإصلاحات المطلوبة للموازنة :

أولا :اعداد الموازنة

1- تصنيف الموازنة التغير من تصنيف البنود الي تصنيف آخر اكثر ملاءمة والتوسع في تصنيف المصروفات للقضاء علي الاجتهاد الشخصي لإعطاء نتائج ترتبط بالتنفيذ ومدي تحقق الأهداف او حتي دمج اكثر من تصنيف مثل التصنيف الجغرافي الي حين الانتهاء من وضع موازنة البرامج والأداء في اطار التنفيذ وهو الهدف الذي يجب ان نسعي اليه

2- منشور الموازنة والذي يجب ان يحتوي علي إرشادات وتوضيحات لكيفية اعداد التقديرات اكثر وضوحا والالتزام بالسياسات المالية المعلنة بالمواعيد المحددة
3- وضع سقف للموازنة لكل جهة والتحرك في اطاره تخفيضا وزيادة حسب الظروف وحسب طبيعة المؤسسة
4- طرح الموازنة للنقاش لدي مجلس النواب علي أساس الأبواب واجازته بعيدا عن الأبواب الأخرى وأن يكون دور المجلس هو الاستفسار عن كيفية التقدير وأسسه سواء للنفقات او الإيرادات

التنفـــــــيذ

وزارة المالية والأجهزة الحكومية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة ويجب عند التنفيذ وعلي السلطة التشريعية مراقبة ذلك من خلال أجهزة الرقابة:

1- استخدام نظام الارتباط المنصوص عليه في التشريعات لضمان عدم تجاوز الموازنة وتقديراتها
2- امتناع المجلس التشريعي عن اصدار أي قوانين تؤثر علي تنفيذ الموازنة او تجيز مصروفات غير مدرجة بالموازنة وحتي لو اجيزت يجب النص علي تنفيذها بداية من السنة المالية التالية
3- الالتزام بعدم احداث أي زيادات في أي بنود غير مدرجة في الموازنة وهذا حسب نصوص المواد التالية بالقانون المالي للدولة

مادة (13) الاعتمادات المدرجة بالميزانية تخص السنة المالية الجارية ولا يجوز بأي حال أن تجاوز الارتباطات التي تجري خلال السنة الاعتمادات المقررة

مادة (36) لا يجوز الارتباط بأعمال جديدة مقترحة في مشروع الميزانية إلا بعد إقرارها أما الأعمال التي شرع في تنفيذها في سنة من سنوات مالية وأدرج لها اعتماد فيجوز الانفاق عليها في حدود الاعتماد الشهري المؤقت

4- أجاز القانون الصرف بقاعدة 12/1 الي حين اعتماد الموازنة وهذا الصرف من اعتمادات السنة الماضية أي قول بأنه يجوز الصرف 12/1 وفقا لتقديرات السنة القادمة هو مخالف للقانون لأن ذلك ورد في مقترحات لجنة فبراير ولم تعتمد بالكامل أولا وثانيا ان ذلك غير منطقي من الناحية العملية

<u>النفقات</u>

تواجه الموازنة في ليبيا عجزا مستمرا ولا يتم الالتفات إليه بشكل سليم نظرا لعدم وجود سلطة تنفيذية متقيدة بأوامر السلطة التشريعية فالإنفاق يتم حسب الحاجة وليس حسب الموازنة الموضوعة لهذا قد يكون الإنفاق لغرض إرضاء فئة او خضوعا لها دون مبررات قانونية ومع ذلك لم توجد الأموال إلا للإنفاق الرشيد وعندما تكون الأمور صحيحة ومستقيمة فمن لا يستطع انفاق الأموال المخصصة له يعاقب لأن المطلوب منه انفاق الأموال وفقا للموازنة المعتمدة وليس توفيرها للدولة

ترشيد الإنفاق مظاهر الفساد وأوجه العلاج

الباب الأول	
البيـــــــان	**المعالجة**
التعيينات العشوائية في الوزارات	اقتصار التعيينات علي وزارة الخدمة المدنية للأجهزة الحكومية وامتناع وزارة المالية عن تخصيص أي مبالغ لأي تعيينات ما لم تكن من الخدمة المدنية وان تكون مخصصاتهم مذكورة في الموازنة تحت عنوان الوظائف الشاغرة
وجود موظفين معينين ليس لهم وجود أصلا اما اموات او ارقام مزورة	ربط منظومة الأحوال المدنية بمنظومة وزارة المالية والاعتماد علي تصريح الدفن الذي يجب ان يصدر آليا وان توجه آليا الي وزارة المالية
وجود موظفين ربما لا يعلمون انهم متعينين بالدولة	استخدام البصمة في الحضور والانصراف وتعبئة نموذج سنوي لإثبات التواجد
موظفين لا يعرفون أماكن عملهم المعينين فيها	احدي طرق اكتشاف ذلك بمراجعة مكان العمل والإقامة والحساب المصرفي والتأكد من إن الذي حسابه في غير المدينة المعين بها وضعه سليم
تغيير أسماء المستفيدين من المرتبات المحولة من الخزانة خلافا لما هو مقدم فعليا من الجهة	تحويل المرتبات مباشرة من وزارة المالية الي حسابات الموظفين وعلي الجهات توفير المتغيرات الشهرية لإعداد المرتبات
وجود موظفين لهم أنشطة تجارية او وظائف اخري	اجراء إحصاء سكاني شامل وإدخال معلومات الجهات الأخرى في منظومة وزارة المالية والزام صاحب أي ترخيص بكتابة الرقم الوطني في ترخيصه والتعاون مع غرف التجارة والصناعة والمصارف وشركات التأمين لاكتشاف حالات الازدواج هذه
الدعم والعلاوات	
دعم الوقود واحدا من مواطن الفساد والتهريب ولا سبيل لعلاجه بوضعه الحالي وسيظل مصدر استنزاف لموارد الدولة وللعملة الأجنبية والمحلية	اصلاح نظام الدعم واستبداله بتحويلات نقدية لمن يستحق فعلا وهي الأسر والفئات الهشة وإصدار قانون بذلك ولا تعتمد الموازنة إلا بتخصيص مبالغ الدعم ضمن الموازنة
دعم الأدوية من المفترض انه يوفر الدواء بأسعار مناسبة ولكن الحقيقة انه اصبح مصدر للفساد من قبل شركات	يجب ان يكون متوفرا للأسر المحتاجة وكبار السن الذين عادة ما يتعرضون الي الأمراض المزمنة العلاج المناسب هو تطبيق نظام التأمين الصحي

الأدوية الخاصة واستغل خارج الهدف الذي أنشئ من اجله علاوة الأطفال والزوجة تعتبر هذه من ضمن برامج الحماية الاجتماعية في الدول لحماية الفئات الهشة في المجتمع ومساعدتهم علي مواجهة مصاعب الحياة	الشامل بحيث يكون مقدم خدمات العلاج ملزما بتوفير كل الأدوية لكل ما هو متفق عليه ويغطيه التأمين الصحي اول خطوات إصلاحها هو سدادها للأسر المحتاجة فعليا وليس لكل الأسر هنا تعتبر منحة لا علاقة لها ببرامج الحماية الاجتماعية لاتي توجه عادة للأسر الهشة والمحتاجة
الباب الثاني	
الانفاق بدون ضوابط وباستخدام أساليب نص عليها القانون المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن مثل قاعدة 12/1	ضرورة اعتماد الموازنة السنوية قبل بداية السنة التالية لسد الذريعة علي الانفاق بدون ضوابط مالية
التجاوز في الانفاق عما هو محصص بالموازنة	استخدام نظام الارتباط وعدم الالتزام باي نفقة ما لم تكن مدرجة في الموازنة ولها مخصصات كافية
وجود بنود انفاق غير مبررة وتفتح بابا للفساد ومنها علي سبيل المثال مكافآت لغير العاملين / بطاقات الهاتف وقود السيارات / عقود الصيانة والإعاشة	إيقاف هذا النوع من النفقات واقتصار السيارات علي سيارات خدمات بالسائقين انشاء لجنة عطاءات مركزية
التوسع في إنشاء الأجهزة والمؤسسات والجهات المستقلة بدون مبرر مع وجود اجهزة مناظرة	التوقف عن إنشاء أي جهاز ما لم يكن مدرجا في الموازنة انه سيتم إنشائه وصدور قانون بذلك
كثرة أجهزة الدولة المناظرة	دراسة مستفيضة لكافة الأجهزة ودمج المتشابه منها
الباب الثالث	
وجود مئات لجان العطاءات	إنشاء لجنة عطاءات واحدة مركزية لها الحق في البث في أي عقود تفوق مبلغ معين باقي التوريدات تصدر بها أوامر شراء
استخدام طريقة التكليف المباشر	الغاء هذا النوع من التعاقد او ضرورة الحصول علي موافقة الأجهزة الرقابية ومجلس الوزراء للتعاقد بهذه الطريقة
إعادة تصنيف وتحديد الباب الثالث فهو الآن يضم أنواع ليست تنمية ولكنها اقتناء أصول	اقتصار باب التنمية علي مشروعات البنية التحتية وتلك التي يستفيد منها كل المواطنين اما شراء السيارات للوزارات مثلا فليس تنمية بل هو اقتناء أصول وإن كان يجب إيقاف شراء السيارات مطلقا بالكيفية التي بها الآن واستبدالها ببدل مواصلات لمن يستحق

ان الرقابة علي النفقات العامة بصفة عامة تتطلب كما قال احد الكتاب في مجال المالية العامة

1- اطار موازنة متوسط الأجل
2- وضع افتراضات اقتصادية مثل نسبة النمو ومعدل التضخم ومعدل التوظيف
3- استخدام أسلوب تحديد المخصصات في الموازنة من اعلي لأسفل قال عنه احد الكتاب سياسة التسقيف وهي المتبعة في اغلب الدول.
4- شفافية الموازنة
5- تخفيف الضوابط المركزية او التدخلات المركزية في تنفيذ الموازنة
6- التركيز علي النتائج وتحقيق النتائج المرجوة
7- تحديث الإدارة المالية في كافة مكوناتها

الإيرادات

(تشير **لعنة الموارد** المعروفة أيضًا باسم **مفارقة الوفرة (المرض الهولندي)** إلى التناقض المتمثل في ان البلدان التي لديها موارد طبيعية خاصة من النفط الخام وبعض المعادن تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل، وديمقراطية أقل، ونتائج إنمائية أسوأ من البلدان التي تمتلك موارد طبيعية أقل. هناك العديد من النظريات والكثير من النقاش الأكاديمي حول أسباب هذه النتائج السلبية واستثناءاتها. يعتقد معظم الخبراء أن لعنة الموارد ليست عالمية أو حتمية، لكنها تؤثر على أنواع معينة من البلدان أو المناطق في ظل ظروف معينة.

في ظل توفر الإيرادات من النفط والتصرف فيها بدون ضوابط وبدون سياسة مالية واضحة ولا اهداف واضحة للتنمية وعدم الاعتراف بوجود صعوبات مالية في ظل فوضي تخصيص الموارد كل ذلك اثر علي الحاجة الي تدبر موارد اخري والاهتمام بها وزاد علي ذلك الارتفاع في أسعار النفط مما اعطي نوعا من الاسترخاء في إيجاد البدائل ولماذا التفكير في إيرادات طالما ان الايراد متوفر حتي ولو كان غير مستدام وهذا ما يسمي بلعنة الموارد

أثار وفرة الموارد من الثروات الطبيعية

1 - تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى عدا انتاج النفط

2- الضعف المؤسسي وانتشار الفساد والسعي الي الحصول علي حصة من الريع

3- ظهور الصراعات حول الموارد

أسباب لعنة الموارد

1- نقص وتراجع قرص العمل
2- تقلبات وصدمات الأسعار
3- ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية
4- الطبيعة الناضبة للموارد

مصادر الموارد في ليبيا

تحصر الموارد في ليبيا وفقا للموازنة التي تعد في الأتي

1- إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز
2- الضرائب
3- الرسوم
4- الجمارك
5- موارد اخري متمثلة في حصة الدولة في املاكها او الريع الذي تفرضه

تحليل كل نوع من الإيرادات وهي في الإمكان تحسين الجباية بجميع أنواعها

نوع الايراد	وسائل تحسين مردود الايراد
النفط الخام والغاز من بداية الإنتاج وهو يصدر نفط خام وغاز	تكرير النفط الخام بالقدرة التي تستطيعها الدولة وتصديره منتجات. استخدام الغاز في الصناعة وتوليد الكهرباء والصناعة بدلا من الديزل وغبره . فتح الباب امام المستثمرين الجادين في ما يتعلق بالتكرير والمنتجات النفطية مع شروط تخدم الدولة
الضرائب لا تلعب الضرائب أي دور في توفير الموارد و لا تستخدم كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتعودنا علي ذلك منذ عقود	تحسين الجباية الضريبية لمختلف انواع الضرائب وذلك عن طريق الحجز عند المنبع والتسوية في نهاية السنة . إعادة دراسة سياسات الاعفاء وأن يكون الاعفاء مرتبطا بأهداف محددة مثل توظيف عدد معين من الليبيين.

	النظر الي الضرائب كأداة للسياسة المالية وليست جباية وعقوبات بل يجب ان تتماشي السياسة الضريبية مع السياسة المالية وحالة الاقتصاد. إعادة فرض الضريبة علي مرتبات العاملين بالدولة ورفع حد الاعفاء فالضريبة بهذا الشكل ليست علي الدخل بل علي مكان العمل. تحصيل الضرائب من العمالة الأجنبية وفقا لتشريع معين منفصل عن قانون الضرائب لأنهم حالة خاصة. تخفيض سعر الضريبة وزيادة قاعدة الممولين الزام كل مواطن بتقديم إقرار ضريبي يوضح فيه دخله المتحصل عليه خلال السنة من كافة المصادر وإلغاء اعفاء موظفي الدولة من ضريبة المرتبات لعدم عدالتها والأساس في الضريبة العدالة
الجمارك	
تدني الحصيلة الجمركية	فرض الضريبة الجمركية عند المنبع وعند فتح الاعتماد عدم قبول دخول أي بضائع دون فتح اعتماد مسبق او تكون ضد مستندات صحيحة خصم الجمارك عند سداد قيمة المستندات التقليل من الإعفاءات خاصة إعفاءات المنشأ حيث أصبحت وسيلة للتهرب من الرسوم الجمركية بدعوي المنشأ العربي تشغيل منظومة التجارة التي سبق الاتفاق عليها لتنظيم العمل وسرعة الإنجاز

الإيرادات الأخرى	التحسينات المقترحة
الرسوم عن خدمات الدولة	مراجعة قيمة الرسوم وكيفية تحصيلها وربط التحصيل بوزارة المالية وإيجاد منظومة آلية للتحصيل
شركات الاتصالات	وضع نظام إدارة موارد محلية من حيث الجباية والانفاق حتي تكون هناك رغبة لدي السلطات المحلية في الجباية الفعلية العلاقة مع هذه الشركات غير واضحة علي الاطلاق وهل هذه الشركات ملك للدولة ام قطاع خاص ام ليست ملكا لأحد في اغلب الدول هذه مصدر أساسي من مصادر إيرادات الدولة ولذلك يجب تحويلها الي مؤسسة وتملكها الدولة وايراداتها وليست أرباحها فقط تعود للدولة وان تدار كمؤسسة تجارية او اعتبارها قطاع خاص وتفرض عليها رسوم استخدام الفضاء
حصة الخزانة في مبيعات الوقود نتيجة للدعم وبيع الوقود بأقل من تكلفته تحصل الدولة علي جزء من ثمن البيع	الي ان يتم اصلاح الدعم بالطريقة المناسبة يجب لضمان حصة الدولة في بيع المحروقات محليا خصم هذه الحصة عند شراء شركات الوقود احتياجاتها من شركة البريقة مقدما ثم المحاسبة في نهاية السنة عند تقديم البيانات عن المبيعات الفعلية
حصة الخزانة في أرباح مصرف ليبيا المركزي	طبقا لقانون المصارف تؤول الأرباح المحققة من تعاملات مصرف ليبيا المركزي بعد كافة الاستقطاعات والاحتياطيات اللازمة الي الخزانة العامة وهذه يجب ان تدخل ضمن موارد الخزانة العامة سنويا

إصلاحات مصاحبة للموازنة في إدارة المالية العامة :
سيتم التركيز علي نوعين من الإصلاحات وهما
حساب الخزانة الموحد
النظام المحاسبي

حساب الخزانة الموحد:

لقد تعددت التوصيات من قبل كافة المؤسسات الدولية التي عملت في مجال المالية العامة في ليبيا علي ضرورة إنشاء حساب الخزانة الموحد وذلك لغرض ضبط السيطرة علي إدارة النقدية وحسن التصرف فيها وضبط المدفوعات ومكافحة الهدر والفساد الذي أصبح سمة ظاهرة **لعدم إدراك** مسئولي الوحدات الحكومية **إن** المهم هي المخصصات وفقا للميزانية والاعتمادات والتفويضات وليس السيولة النقدية التي يجب ان تكون من مسئوليات وزارة المالية

لقد وصل الأمر ألي تكدس السيولة النقدية في بعض الجهات بمبالغ تفوق احتياجاتها الفعلية مع عدم قدرة وزارة المالية علي الايفاء بالمدفوعات وتسييل المبالغ وتمثل هذه الأرصدة نقدية غير قابلة للتصرف فيها من وزارة المالية والمستفيد الرئيسي منها هي المصارف التجارية المودعة بها تلك المبالغ.

فما هو حساب الخزانة الموحد ببساطة هو وسيلة لإدار السيولة النقدية لدي وزارة المالية والتحكم في استخدامها بطريقة منظمة ووضع تنبؤات بالموارد النقدية المتوقعة والمدفوعات المتوقعة ولهذا لا بد ان يكون هناك تنسيق في التحصيلات النقدية المتوقعة من مبيعات النفط ومن المصادر الأخرى وكذلك تنبؤات حول المدفوعات بناء علي ما يرد من الجهات الحكومية وبناء علي المخصصات والتفويضات المالية

فوائد نظام الخزانة الموحد:

1- تحسين المعلومات عن الأرصدة النقدية :
وجود حساب واحد للصرف يوفر معلومات عن مدى توفر السيولة النقدية المتاحة ويعطي وزارة المالية المرونة في تقدير الاحتياجات وإدارة النقدية بطريقة منظمة
2- تحسين مراقبة المخصصات المالية :
يضمن حساب الخزانة الموحد سيطرة وزارة المالية علي مخصصات الميزانية وإن الدفع في حدود المخصصات المعتمدة والمفوض بها مما لا يسمح للوحدات الحكومية بسداد أية مدفوعات غير مدرجة اساسا بالميزانية .
3- الحد من عمليات السحب علي المكشوف:
حيث لا يكون للوحدات الحكومية حسابات لدى المصارف مما يمنع أية تجاوزات في المخصصات المعتمدة
4- التقيد بالدورة المستندية:
حيث إن المدفوعات تخضع للرقابة من قبل وزارة المالية والتي ستقوم بتحديد المستندات والإجراءات اللازمة لكافة المدفوعات مما يؤكد الالتزام الفعلي ويقلل من المخالفات.
5- تسجيل البيانات والمعلومات:

بما إن كل المدفوعات ستتم عن طريق جهة واحدة وهي وزارة المالية فسيتم تبويب البيانات وفقا لتبويب الميزانية مما يساعد في سرعة استخراج البيانات الفعلية عن الانفاق.

6- السرعة في اعداد الحساب الختامي:

حيث إن البيانات ستكون متوفرة لدى وزارة المالية فسيكون من السهولة اعداد الحساب الختامي في وقت قريب من انتهاء السنة المالية.

7- القضاء علي الاختلاف في التبويب:

من الأمور التي تعرقل السرعة في استخراج بيانات الحساب الختامي اختلاف التبويب للنفقات بين الوحدات الحكومية وعدم الالتزام بالتبويب المعتمد مما يأخذ وقتا في إعادة التصنيف والتبويب .

آلية عمل حساب الخزانة الوحد: (بشكل ملخص جدا)

الطريقة ألأولي:

تبعا لهذه الطريقة تسداد كافة مدفوعات الوزارات والهيئات المركزية عن طريق وزارة المالية بعد الإعداد من قبل الجهة المختصة ومراجعتها من قبل المراقب المالي للجهة الذي يوقع علي إذن الصرف وإحالة مستندات الدفع إلي وزارة المالية التي تقوم بمراجعتها للتأكد من انطباق المدفوعات مع المخصصات المالية المعتمدة وتوفر المستندات الصحيحة المؤيدة لعملية الدفع. بعد ذلك تقوم وزارة المالية إما بتحرير صك للمستفيد وتحويله للجهة لتسليمه لصاحب الشأن أو بإجراء حوالة مالية إلي حساب المستفيد (وهي الطريقة الأفضل)وفي كل الأحوال تعاد المستندات ونسخة من إذن الصرف إلي الجهة.

بالنسبة للمرتبات تقوم كل جهة بتقديم بيانات عن الموظفين التابعين لها متضمنة الاسم الرباعي والرقم الوطني ورقم الحساب والمصرف والفرع وتعد الجهة المرتبات وفقا لكشوف المرتبات وتسلم لوزارة المالية التي تراجعها طبقا لقاعدة بيانات الجهة الخاصة بالموظفين التابعين لها وبعد ذلك تعد الحوافظ المصرفية وتعيد كشوف المرتبات مع نسخة من الحافظة إلي الجهة للاحتفاظ بها لإعداد التقارير.

يقوم مصرف ليبيا المركزي في نهاية كل يوم بتحويل كشف حساب لوزارة المالية يبين الحوالات والصكوك المخصومة وعلي وزارة المالية مراجعة الكشف وإبلاغ المصرف المركزي عن أية فروقات بين ما هو مثبت بسجلات وزارة المالية وكشف الحساب وتتم تسوية أية أخطاء أو فروقات فورا

اقفال كافة الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف لكافة الجهات المستهدفة بالمرحلة الأولي. وتحتفظ كل جهة بسجل الاعتمادات لتسجيل المخصصات المعتمدة والانفاق الفعلي.

الطريقة الثانية:

تفتح حسابات للجهات بمصرف تجاري أو المصرف المركزي حسب الأحوال برصيد صفري ويبلغ كل مصرف بحدود السقف المسموح لكل وزارة الصرف في حدوده شهريا ويقوم المصرف بتنفيذ المدفوعات وفي نهاية اليوم يتم تحويل الصكوك أو الحوالات إلي المصرف المركزي لخصمها من حساب وزارة المالية العام .

تطبيق النظام السابق علي كافة الجهات عن طريق مراقبات الخدمات المالية بحيث إن كل الجهات الواقعة في نطاق مراقبة الخدمات المالية سيتم سداد كافة المدفوعات عن طريق المراقبة وهذا ما هو وارد في القانون المالي ولائحة الميزانية و الحسابات والمخازن.

متطلبات تطبيق النظام:

1- منظومة حسابات آلية لدى وزارة المالية ولدي كافة الجهات الحكومية لمعالجة كافة المدفوعات وتسجيلها حسب الجهات لغرض استخراج التقارير.
2- تدريب عدد كاف من الموظفين علي عمليات المراجعة للمدفوعات
3- التنسيق مع المصرف المركزي بشأن سداد كافة المدفوعات التي ترد إليه من وزارة المالية وذلك بناء علي اتفاق بين وزارة المالية والمصرف المركزي بكيفية إدارة حساب الخزانة الموحد .

النظام المحاسبي

تتطلب عملية الإصلاح المالي توفر بيانات في أوقات مناسبة وبطريقة مناسبة وبشفافية وهذا ما يوفره نظام محاسبي جيد يرتكز علي **نظرية القيد المزدوج** ويمثل النظام المحاسبي حجر الزاوية في الحصول علي البيانات التي تؤدي الي اعداد التقارير المالية سواء الدورية او التي تطلب لأغراض معينة ويوفر المعلومات التي تساعد في اعداد الموازنات السنوية وفي اجراء المقارنات بين السنوات والأهم من ذلك هو اثبات المعاملات أول بأول والرقابة عليها وتقليل فرص التلاعب في البيانات او إخفاء المعاملات

فوائد النظام المحاسبي

1- الدقة في تسجيل المعاملات
2- اعداد التقارير والاحصائيات
3- تعزيز عملية صنع القرار بما يوفره من بيانات لترشيد اتخاذ القرارات
4- تقليل الأخطاء البشرية للقدرة علي منع الأخطاء واكتشافها (منظومات المحاسبة)
5- تقليل الأعمال الورقية باستخدام أنظمة الحاسب الآلي
6- تسهيل عمليات المراجعة والتدقيق
7- تنظيم البيانات المحاسبية وفقا لنمط مناسب للرجوع اليها
8- الامتثال للوائح والضوابط المالية والإدارية
9- توفير الوقت والجهد في انتاج البيانات

عند الحديث عن نظام محاسبي فالمقصود النظام بكل مكوناته ومن أهمها برامج المحاسبة الإلكترونية مثل برنامج اوراكل ما يكرو سوفت وغيرها فبدونها كل المزايا المذكورة في النظام ستكون عديمة الفائدة فأهم ميزة لأي نظام قدرته علي انتاج البيانات بسرعة وفي الوقت المناسب

مكونات النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي من مكونات أساسية أهمها:

1- دليل حسابات شامل لكافة حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة.
2- مجموعة دفترية تغطي كافة الحسابات والأنشطة سواء كان النظام يدوي او آلي فالمجموعة الدفترية لن تختلف الاختلاف هو في طريقة التسجيل والحفظ.
3- منظومة حسابات آلية مثل ما أشير اليه سابقا من أنواع المنظومات التي تستطيع التعامل مع العدد الكبير من المعاملات والحسابات.
4- الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل النظام.
5- القوانين واللوائح والتعليمات التي تنظم عمل النظام بطريقة شرعية.
6- العنصر البشري المدرب جيدا والمتخصص في مجاله بحيث تكون له القدرة علي معالجة أية مشاكل قد تواجه التطبيق الفعلي.